

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/44/597

2 October 1989

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والأربعون

البند ٣٦ من جدول الأعمال

مسألة ناميبيا

رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ وموجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لناميبيا لدى
الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل اليكم ، نيابة عن دول خط المواجهة ونيجيريا وسواجو رسالة
تتعلق بمسألة ناميبيا . وأرجو تعميم هذه المذكرة والرسالة المرفقة بوصفها وثيقة
من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٣٦ من جدول الأعمال .

(توقيع) الغريغ ب. د. زوزي
السفير ، الممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ وموجهة
الى الامين العام من الممثلين الدائمين لدول
خط المواجهة ونيجيريا والمراقب الدائم للمنظمة
الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لدى
الامم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا

نحن الممثلين الدائمين لدول خط المواجهة ونيجيريا وسواو لدى الامم المتحدة ، يشرفنا أن نشير الى الفقرة ٤٠ من الوثيقة A/BUR/44/1 و Corr.1 المؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ والمتعلقة بإحالة البند ٢٦ (مسألة ناميبيا) الى الجلسات العامة للجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة والاربعين ، ونصها كما يلي :

"وفيما يتعلق بالبند ٢٦ (مسألة ناميبيا) ، يود الامين العام أن يذكر ، كما جاء في تقريره الى مجلس الامن عن تنفيذ قراري المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا (S/20412 ، الفقرة ٣٥) ، بأن خطة الامم المتحدة لناميبيا تشمل تفاهمات غير رسمية بشأن مسألة التجرد (A/44/280-S/20635 ، المرفق) ، فيما يلي نص النقطة ١٠ منها :

ينبغي تعليق النظر في مسألة ناميبيا في دورة الجمعية العامة العادية أثناء فترة الانتقال".

وبشأن هذه المسألة الهامة نود إبداء الملاحظات التالية :

(١) إن "القائمة المرجعية" ، المشار اليها في الوثيقة A/44/280-S/20635 ، فيما بين دول خط المواجهة ونيجيريا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سواو) ، من جهة ، وفريق الاتصال الغربي وجنوب افريقيا ، من جهة ثانية ، تشمل تفاهمات غير رسمية ملزمة لأطرافها . أما الجمعية العامة ومجلس الامن فهما ليسا بأطراف في هذه التفاهمات ، ولهذا السبب ، فهما غير ملزمين بها . إن دول خط المواجهة ونيجيريا وسواو ، بوصفها أطرافا في هذه التفاهمات غير الرسمية ، ترى أنه يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تفي بهذه التفاهمات ككل وليس بطريقة انتقائية .

(ب) وفي هذا الصدد ، نود أن نوضح أن قراري مجلس الأمن ٦٢٩ (١٩٨٩) و ٦٢٢ (١٩٨٩) بشأن ناميبيا لم تتم صياغتهما وفقا لهذه التفاهات غير الرسمية . إن دول خط المواجهة ونيجييريا وسواجو كانت ترغب بشدة في أن تتم صياغة قرار التحويل وفقا للتفاهات غير الرسمية ، ولكنه مما يُحزن أن بعض أعضاء مجلس الأمن ، ومن بينهم بعض الاطراف في التفاهات قد عارضوا ذلك . ونود أن نذكر أيضا ، بأن القائمة المرجعية غير الرسمية قد توخت إصدار قرار قصير غير خلافي (انظر الفقرة ٨ من القائمة) يتناول بشكل رئيسي مسألة التجرد . وللأسباب المعروفة جيدا لجميع الاعضاء ، اعتمد مجلس الأمن قرارا لم يعالج مسألة التجرد معالجة كاملة . وهذه نقطة جديرة بأن يتم التشديد عليها .

(ج) وينبغي التذكير بأن ممثلي حركة عدم الانحياز في مجلس الأمن، مع تاييد كامل من دول خط المواجهة ونيجييريا وسواجو ، كانوا يريدون تسجيل جميع الاتفاقات والتفاهات المتعلقة بخطة الامم المتحدة لناميبيا في قائمة تعتمد في إطار قرار مجلس الأمن ٦٢٢ (١٩٨٩) ، ولكنه في النهاية ، تعذر وضع قائمة متفق عليها ، لأسباب لم تفسر حتى الآن بشكل كامل . بيد أنه ولضمان ألا تلزم مجلس الأمن اتفاقات وتفاهات هو ليس طرفا فيها ، ولم يوافق أو يطلع عليها بشكل محدد ، حدد المجلس في قرار التحويل المذكور انه ينبغي أن تنفذ فقط خطة التسوية الناميبية حسبما هي واردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) "بميفته الاصلية والنهائية" . ولا تشكل التفاهات السرية أو أي اتفاق آخر لا يتضمنها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، جزءا من خطة التسوية .

(د) ولا يخفى على سعادتكم أن أحد أطراف التفاهم ، وهو جنوب افريقيا لا يمثل حتى الآن امتثالا كاملا لنص وروح قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ويواصل تجاهل أحكام التجرد الواردة في القائمة المرجعية غير الرسمية . إن إصرار جنوب افريقيا على عدم الامتثال لاحكام خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، قد أصبح مصدر قلق رئيسي للمجتمع الدولي كما يتضح من قرار مجلس الأمن ٦٤٠ (١٩٨٩) المتخذ مؤخرا بشأن ناميبيا .

(هـ) كذلك أحاط ممثلو دول خط المواجهة ونيجييريا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سواجو) علما بتقريركم المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين عن أعمال المنظمة (A/44/1) ، الذي أعربتم فيه عن القلق إزاء المشاكل الخطيرة التي لايزال ينبغي حلها من أجل ضمان إجراء انتخابات حرة وعادلة في ناميبيا بإشراف الامم المتحدة ومراقبتها .

(و) ونود أن نشدد على أنه لم تتوفر حتى الآن الظروف الملائمة لاجراء انتخابات حرة وعادلة في ناميبيا . فلاتزال جنوب افريقيا ، انتهاكا منها لخطه الامم المتحدة للتسوية ، تواصل وزع وحدات "كويغويت" شبه العسكرية الرديئة السمعة ، وكأنها جزء من قوات شرطة افريقيا الجنوبية الغربية ، وتمول التنظيمات الهيكلية لقيادة وحدات "كويغويت" وقوات اقليم افريقيا الجنوبية الغربية . ولايزال يجري استخدام هذين العنصرين في عمليات واسعة النطاق لتخويف ومضايقة الشعب الناميبسي ، كثيرا ما أسفرت عن حدوث وفيات وإصابات أدت بالتالي الى إفساد الجو السياسي وجعلت الممارسة التامة لحرية التعبير والتجمع والتنقل أمرا مستحيلا من الناحية العملية .

(ز) ونظرا الى الاخطار المعروفة التي تهدد قيادة سوابو ، كما اتضح ذلك مؤخرا من عملية الاغتيال المتعمد التي ذهب ضحيتها انطون لوبوفسكي ، يؤكد ممثلو دول خط المواجهة ونيجييريا مرة أخرى على أن العديد من الموظفين الحاليين الذين يظلمون بمهمة أعمال القانون في ناميبيا غير لائقين لهذه الوظيفة ، وأنه ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لضمان الامن الجسدي لزعماء سوابو .

(ح) وعلاوة على ذلك ، فإن إعلان تسجيل الناخبين الذي فرضته جنوب افريقيا على ناميبيا يتسم بخلل خطير ، لأنه يسمح لغير الناميبيين بتسجيل أنفسهم للمشاركة في الانتخابات . ولهذا السبب ، فهو يتعارض مع نص وروح قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبالمثل ، فإن مشروع قانون الانتخابات وإعلان انشاء المجلس التأسيسي المقترحين من قبل جنوب افريقيا مرفوضان رفضا تاما لانهما أيضا ينتهكان أحكام قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) والمعايير المعترف بها دوليا فيما يتعلق بالانتخابات انتهاكا كاملا .

(ط) ونود أيضا أن نوجه انتباهكم الى أن جنوب افريقيا لم تبطل تماما جميع القوانين والنظم والتدابير الادارية التمييزية والتقييدية التي يمكن أن تنتقص من حرية وعدالة الانتخابات التي تتطلبها خطة التسوية أو أن تمنعها . وفي الواقع فقد تمت الاستعاضة عن بعض القوانين الملغاة بقوانين أكثر تقييدا ، بما في ذلك بصورة خاصة القانون AG.23 الذي يجري استخدامه بطريقة تعسفية لإنكار حق المنظمات السياسية ، وخاصة سوابو ، في حرية التجمع .

(ي) ونحن ممثلي دول خط المواجهة ونيجييريا وسوابو إذ نضع في اعتبارنا جميع انتهاكات جنوب افريقيا المتواصلة لشروط خطة التسوية ، سنواصل بذل قصارى جهدنا للعمل على تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) "بصيفته الاصلية والنهائية" ،

ومنستمر كالمعتاد ، أحاطتكم علما بكامل جهودنا التي نبذلها لضمان إمتثال الاطراف في القائمة المرجعية ، حتى في هذه المرحلة المتأخرة ، للالتزامات التي تعهدوا بها عام ١٩٨٢ .

(ك) إن التزامنا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بإخلاء هو الذي جعلنا نعتبر القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن الإبقاء على البند ٣٦ (مسألة ناميبيا) في جدول أعمال دورتها الرابعة والاربعين قرارا بناء . وبمفتنا أطرافا في القائمة المرجعية غير الرسمية ، ونظرا الى ما سبق ذكره من انتهاكات لبعض أحكام هذه القائمة ، لا نعتبر الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن الإبقاء على هذا البند في جدول الاعمال خروجاً عن متطلبات القائمة المرجعية . بل نرى أن الجمعية العامة ، باتخاذها هذا الإجراء ، قد تصرفت بحكمة وحذر .

(توقيع) الفريق ب. د. زوزي

السفير/الممثل الدائم (زامبيا)

ممثلاً لرئيس دول خط المواجهة
